الصباح الاقتصادية
12
العدد 3032 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 16 رجب 1439 - الموافق 2 أبريل 2018
Monday 2 April 2018 - No.3032 - 11th Year

«التجارة» قامت بتعديل بعض القوانين والإجراءات لتحسين بيئة الأعمال

الروضان: تحقيق التكامل بين مؤسسات الدولة يبني اقتصاداً وطنياً قوياً

خالد الروضان يلقي كلمته

اكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان نجاح الوزارة خلال الفترة الماضية في تعديل بعض القوانين والإجراءات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال.

وقال الروضان في كلمة عقب توقيع الهيئة العامة للصناعة الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اتفاقية لتسليم الأراضي الصناعية للمبادرين الشباب إن تحقيق التكامل بين مؤسسات الدولة يبني اقتصاد وطني قوي.

وأضاف أن طريق الإصلاح التنموي والاقتصادي يتطلب تضافر جميع جهات الدولة لتوفير الأراضي الصناعية للمبادرين الشباب مبينا «ان من حق الشباب الكويتي ان يطمح ومن واجبنا أن نساعده على تحقيق الطموح».

وأوضح أن الاتفاقية بين الهيئة والصندوق الوطني ستضع إطارا عمليا لتحقيق أهداف خطة التنمية فيما يخص قطاع ريادة الأعمال والشباب وفق مبدأ تكامل مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأفاد بان الدولة توفر الأراضي المختلفة لإيجاد مشاريع حيوية مهنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة داعمة للشباب الكويتي وللتنمية الاقتصادية مشيرا إلى أن انشاء الصندوق الوطني يهدف الى خلق الفرص والمشاريع للشباب الكويتي.

من جهته قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي في كلمة مماثلة إن الاتفاقية الموقعة مع الصندوق الوطني تنص على تسليم مجموعة من الأراضي والمساحات الصناعية في مشروعين رئيسين هما (الوسيلة) و(الصفارين).

وأضاف أن مشروع (الوسيلة) يمتد على مساحة 150 الف متر مربع وسيتم تقسيمه حسب المخطط المتفق عليه مع الصندوق الوطني في حين يتضمن مشروع (الصفارين) الكائن في منطقة الشويخ على نحو 183 قسيمة تتميز بإمكانية دمج أكثر من وحدة وفق طبيعة نشاط كل مبادر.

وأشار تقي الى وجود مراجعة شاملة لكل المبادرين الموجودين في سجل الصندوق الوطني من خلال دور اللجنة المشتركة التي ستفرز الطلبات وتتأكد من مواءمتها للاستراتيجية الصناعية لتكون مخرجات الصندوق متناغمة مع الاستراتيجية الصناعية.

وذكر أن المشاريع الصناعية التي سيتبناها الصندوق للمبادرين ستكون البذرة التي توضع في هذه الاراضي وتبين مدى نجاح المبادرين لينتقلوا الى مرحلة المشروع الصناعي الكبير بما له من أثر مباشر على الاقتصاد الوطني.من جانبه أكد رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان في كلمة مماثلة أن الاتفاقية الموقعة مع (هيئة الصناعة) بادرة إيجابية لتوطين المشروعات للمبادرين في الكويت.

وأضاف الجوعان أن تقييم المشاريع المستحقة للوحدات والقسائم الصناعية ستتم عبر اللوائح والمعايير الخاصة لتوطين المشاريع بالتعاون مع الهيئة باعتبارها جهة اختصاص للمشاريع الصناعية والحرفية ولديها خبرة واسعة بهذا المجال.

واعتبر أن نسبة المشاريع الصناعية ضمن مشروعات الصندوق «جيدة» مبينا أن كل مبادر لديه فرصة للاستفادة من الأراضي الصناعية وله حق التقديم عليها والموافقة وفقا للأولوية ومبدأ العدالة والمساواة.

وعن ما توصل اليه الصندوق من إجراءات لاستلام الاراضي الصناعية لمبناء عبدالله قال الجوعان «لا نزال هناك بعض الموافقات لدى بعض الجهات منها الهيئة العامة للبيئة ووزارة الكهرباء والماء وبمجرد الانتهاء منها سيتم التعامل معها».

«الإحصاء»: نمو الصادرات المحلية 22.1 في المئة في يناير الماضي

قالت الادارة المركزية للاحصاء الكويتية إن قيمة صادرات الكويت في يناير الماضي بلغت 1ر7 مليار دينار كويتي (نحو 5ر6 مليار دولار امريكي) بنسبة نمو بلغت 1ر22 في المئة مقارنة بشهر يناير 2017.

واضافت الإدارة في إحصائية التجارة الخارجية للكويت عن يناير الماضي ان قيمة الواردات ارتفعت بنسبة 7 في المئة لتبلغ 955 مليون دينار (نحو1ر3 مليار دولار) مقارنة مع يناير 2017.

واوضحت ان فائض الميزان التجاري في يناير الماضي بلغ 800 مليون دينار (نحو 6ر2 مليار دولار) بارتفاع نسبته 8ر46 في المئة عن الشهر ذاته من 2017 حينما بلغ 545 مليون دينار (نحو 8ر1 مليار دولار). وذكرت ان حجم التبادل التجاري ارتفع خلال يناير الماضي 6ر12 في المئة ليبلغ 3ر7 مليار دينار (نحو 24 مليار دولار) مقارنة بذات الفترة من 2017 الذي بلغ فيه 5ر6 مليار دينار (نحو 4ر21 مليار دولار).

واقادت بان نسبة معدل التغطية بلغت 8ر183 في المئة خلال يناير الماضي مقارنة ب 1ر161 في المئة خلال يناير 2017 مبينة ان نسبة معدل التغطية باستثناء السلع النفطية لينابر الماضي بلغت 8ر17 في المئة مقارنة ب 6ر16 في المئة في ذات الفترة من 2017.

وبينت ان فصل (الوقود المعدني) تصدر قائمة اهم السلع المصدرة من الكويت خلال يناير الماضي إذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 1ر6 مليار دينار (نحو 3ر5 مليار دولار) بنسبة 3ر90 في المئة من اجمالي الصادرات في حين جاء (منتجات كيميائية وعضوية) ثانيا بقيمة 3ر55 مليون دينار (نحو5ر182 مليون دولار) بنسبة 3ر2 في المئة من إجمالي الصادرات.

وذكرت ان فصل (الالات والاجهزة وادوات كهربائية واجزائها) تصدر قائمة اهم السلع المستوردة في يناير الماضي بقيمة اجمالية بلغت 6ر157 مليون دينار (نحو 520 مليون دولار) بنسبة 5ر16 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وتابعت ان فصل (ادوات آلية) من قائمة السلع المستوردة جاء ثانيا بقيمة 9ر119 مليون دينار (نحو 395 مليون دولار) بنسبة 6ر12 في المئة ثم (عربات سيارات وجرارات) بقيمة 4ر97 ملايين دينار (نحو 321 مليون دولار).

وعن ترتيب أهم الدول المصدر إليها من الكويت في تلك الفترة افادت بان الهند احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة اهم الدول المصدر اليها عدا السلع النفطية في يناير الماضي إذ بلغت قيمة الصادرات اليها 5ر28 مليون دينار (نحو 94 مليون دولار) تلتها الصين ثم قطر.

واشارت إلى ارتفاع نسبة الصادرات من الكويت الى دول مجلس التعاون الخليجي في يناير الماضي بنسبة 2ر28 في المئة مقارنة بذات الشهر من 2017 لتصل الى 3ر48 مليون دينار (نحو 159 مليون دولار) في حين بلغت حصة الصادرات الى الدول الخليجية 8ر2 في المئة من اجمالي الصادرات في يناير الماضي.

المتمثلة بتقسيم السوق إلى ثلاث أسواق «أول ورئيسي ومزادات»

«أسواق المال» تعلن نجاح تدشين المرحلة الثانية من تطوير البورصة

■ العصيمي: البنية التحتية لبورصة الكويت ساهمت في بناء أساس قوي ومتين يؤهلها للانطلاق للمرحلة الثانية

جانب من المؤتمر الصحافي

■ ضرورة التزام الأعضاء بالقواعد الجديدة التي تشمل متطلبات الإدراج الجديدة بما فيها تقسيم السوق

■ عملية التطوير تتضمن إطلاق مؤشرات وزنية جديدة علاوة على تفعيل آلية فواصل التداول المستمر للمؤشرات

■ تفعيل إجراءات وقواعد إدراج جديدة لاستقطاب الشركات ذات الأداء المتميز

■ البورصة تغلق جلسة تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 36.66 نقطة

اكد نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال الكويتية المدير التنفيذي بالإنابة مشعل العصيمي نجاح تدشين المرحلة الثانية من عملية تطوير بورصة الكويت المتمثلة بتقسيم السوق إلى ثلاث اسواق (أول ورئيسي ومزادات).

وقال العصيمي في مؤتمر صحفي أمس الأحد إن المرحلة الثانية من عملية التطوير تمت بعد إجراء خمسة اختبارات موسعة مع جميع الجهات المعنية بهدف ضمان جهوزيتها وجهوزية انظمتها الآلية لاستيعاب المتغيرات.

وأضاف أن الجهات المشاركة في عملية التطوير تشمل شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة المالية وشركات الاستثمار إضافة إلى عدد من البنوك المحلية والدولية.

وأوضح أن عملية التطوير تتضمن إطلاق مؤشرات وزنية جديدة للسوق منها مؤشر للسوق الأول ومؤشر للسوق الرئيسي ومؤشرا عاما يضم الاثنين معا علاوة على تفعيل آلية فواصل التداول المستمر لمؤشرات السوق.

وبين أن تلك آلية فواصل التداول سيتم فيها تعليق التداول على الأوراق المالية المكونة للمؤشر المعني عند بلوغ النسبة المحددة لذلك نزولا لفترة محددة ووصولا الى الحد الأقصى من النزول الذي يتم عنده تعليق التداول حتى نهاية الجلسة.

وذكر أن عملية التطوير تشتمل على تفعيل آلية فواصل التداول المستمر على الأوراق المالية الذي يتم من خلالها تعليق التداول على الورقة المالية والدخول في فترة للمزاد لتحديد السعر المرجعي الجديد عند بلوغ النسبة المحددة لذلك صعودا أم نزولا.

ولفت إلى أن عملية التطوير تتضمن أيضا تفعيل إجراءات وقواعد إدراج جديدة لاستقطاب الشركات ذات الأداء المتميز وتعزيز عملية الإدراج النوعي إضافة إلى تفعيل جلسة الشراء الاجباري بفترة التسوية.

وأشار إلى أن ذلك يهدف إلى ضمان تسوية الإخفاقات الناتجة عن تعاملات الأوراق المالية في حال عدم توفر الأوراق المالية لدى الطرف البائع.

وأكد العصيمي أن الهيئة تستند في التغييرات التي تمت خلال المراحل المتجزة من تطوير السوق على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي إضافة الى المعايير العالمية التي تضعها مؤسسات التصنيف.

وأفاد بان هذه التغييرات تأتي استكمالا لعملية التطوير التي تم إنجازها في المرحلة الأولى للمشروع المكون من أربع مراحل وخطوة للتمهيد للمراحل التي تليها.

من جهته أكد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد خلال المؤتمر أن المرحلة الثانية من تطوير البورصة تعد نقلة جديدة في تاريخها ستسهم في خلق سوق مالي يتمتع بالسيولة ويحظى بثقة جميع الأطراف ذات الصلة كما يمنح المصدرين فرصة الوصول لرؤوس الأموال وللمستثمرين وتنويع عوائدهم الاستثمارية.

وقال الخالد إن كتاب القواعد الذي أعلنت عنه بورصة الكويت أخيرا دخل حيز التطبيق اليوم مع تدشين المرحلة الثانية من تطوير البورصة مشددا على ضرورة التزام أعضاء السوق بالقواعد الجديدة التي تشمل متطلبات الإدراج الجديدة بما فيها تقسيم السوق.

وأضاف أن البنية التحتية لبورصة الكويت ساهمت في بناء أساس قوي ومتين يؤهلها للانطلاق للمرحلة الثانية من تطوير السوق والتطلع إلى تطبيق المرحلة الثالثة والرابعة.

وأكد حرص شركة بورصة الكويت على تطوير هيكل سوق المال ليصبح أكثر جاذبية للمستثمرين محليا ودوليا مما يسمح لها بالعمل نحو تصنيف أعلى من قبل مؤشرات الأسهم العالمية.

وأوضح أن أهمية مشروع تخصيص البورصة في دعم القطاع الخاص المحلي مشيرا الى أن لشركة بورصة الكويت مشروعا تسويقيا لشرح التطورات الحاصلة في هذا الشأن على الاعلام العالمي.

وفيما يتعلق بتعاملات السوق خارج المنصة أفاد الخالد بجهوزية (البورصة) للتشغيل خلال شهر مايو المقبل عبر انطلاقة تجريبية ستستمر إلى سبتمبر المقبل لافتا الى أن (البورصة) تبحث حاليا مع شركات عائلية وشركة حكومية الإدارج في بورصة الكويت.

وبالعودة لأداء جلسة أمس بالبورصة فقد أغلقت التعاملات أمس الأحد مع بداية تطبيق نظام التداولات الجديد على انخفاض المؤشر العام 36ر66 نقطة ليبلغ مستوى 4963ر34 نقطة.

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 6ر59 نقطة ليصل إلى مستوى 4993ر41 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 22ر538 مليون سهم تمت عبر 818 صفقة نقدية بقيمة 1ر368 مليون دينار كويتي (نحو 5ر4 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 1ر54 نقطة ليصل إلى مستوى 4945ر90 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 12ر435 مليون سهم تمت عبر 753 صفقة بقيمة 6ر62 مليون دينار (نحو 8ر21 مليون دولار).

وشهدت الجلسة تداول 34ر974 مليون سهم تمت عبر 1572 صفقة نقدية بقيمة 7ر966 مليون دينار كويتي (نحو 26ر28 مليون دولار أمريكي).

وكانت شركات (مينا) و(المنتجعات) و(دبي الأولى) و(اكتتاب) و(بوبيان دق) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(أبيار) و(سفن) و(زين) و(عقارات ك) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (متحدة) و(قيون ا) و(عمار) و(التعمير) و(تجارة).

وبدأت شركة (بورصة الكويت) أمس الأحد تطبيق مرحلة تطوير السوق الثانية بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وقيمها وخطتها الإستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاث أسواق الأول منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة فيما تخضع شركاته لمراجعة سنوية ما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

أما السوق الرئيسي فيتضمن الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها فيما تخضع مكونات السوق وهي التي تعادل أضعاف عدد أسهم السوق الأول للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو الشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة ولا تطبق الحدود السعرية أسهم سوق المزادات إلا أن تسعيرها يحتكم إلى المزادات اليومية لتحديد أسعارها السوقية.